



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مستقبل التعليم والتنمية المستدامة إلى أين ؟
المصدر:	الملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم - التعليم والتربية المستدامة في الوطن العربي - لبنان
المؤلف الرئيسي:	ابنة أحمد، مهلة
مؤلفين آخرين:	المهيري، جمال محمد(م. مشارك)
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2006
مكان انعقاد المؤتمر:	بيروت
رقم المؤتمر:	3
الهيئة المسؤولة:	مكتب التربية العربي لدول الخليج و المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة و اتحاد جامعات العالم الإسلامي
الشهر:	ابريل
الصفحات:	553 - 565
رقم MD:	34645
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	EduSearch, EcoLink
مواضيع:	تنمية المهارات، التنمية المستدامة، التعليم والتنمية ، موريتانيا، النظم التعليمية، التنمية الاقتصادية، الأهداف التربوية، مخرجات التعليم، الامارات العربية المتحدة، الجودة التعليمية، التطوير التربوي، العالم العربي، التعليم العام، التعليم العالي، المشكلات التربوية، التربية البيئية، تدريس التكنولوجيا، المناهج، سوق العمل، التعليم المستمر، مخرجات التعليم، التعليم الفني

رابط: <http://search.mandumah.com/Record/34645>

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإنفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علماً أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

جلسة

**مستقبل التعليم والتنمية المستدامة:
إلى أين؟**

كلمة السيدة مهلة بنت أحمد

وزيرة الثقافة والشباب والرياضة في موريتانيا

إن عنوان ندوتنا لهذا المساء يثير سؤالاً في غاية الأهمية، مستقبل التعليم والتنمية المستدامة إلى أين؟ فهو يدعو إلى استكناه مستقبل تبنيه العلاقة بين التعليم والتنمية، وهما فرسا رهان واحد غايتهما ووسيلتهما الإنسان.

ولن أخوض غمار التعريف بمصطلح دارج كالتعليم أو أدوات نقل المعرفة. كما لا أتوقف بكم عند مفهوم ناشئ كالتنمية المستدامة. ولو أنها تذكرنا في موريتانيا برمال الصحراء، من حيث هي شيء دائم التنقل والتطور والتغير، وإلها شاهدة على الاستجابة لحاجات الأجيال الحاضرة واعية بقدر المساس بمصائر الأجيال اللاحقة، ثم إن الرمال تذكرنا بالتنمية المستدامة من حيث إن كليهما تحدٍ عظيم يطاوله السعي الدؤوب لبناء مستقبل أفضل قوامه:

- التقدم والنماء.
 - وحياء أسعد للمستضعفين والفقراء والمساكين.
 - والتربية على الاستمسك بالقيم الفاضلة والبيئة الصالحة.
- ولقد كنت في حيرة من أمري... من أين آتي الموضوع أو لا آتية تشيبي، هيبة علمكم ومقامكم، ويردعني استعظام قضية جسيمة أريق فيها البراع على وسع باع. لكنني أقدمت بعد خطاب دولة الرئيس السنيورة وكلمة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل، وعرض الشيخ صالح كامل، بما احتواه من اقتراحات عملية قيمة، وكلمات أخرى جزيلة ثرة. فاجترأت على غوص الأمر مستعينة بأكثر من فكرة محورية ذلك من الصعاب الكثير وفتحت إلى الغاية أكثر من درب يسير.

قال سمو الأمير: إن التنمية البشرية التي هي قوام التنمية المستدامة هي بالدرجة الأولى مسؤولية النظام التربوي والتعليمي، الذي ينبغي أن يتحمل مسؤولية التنمية المعاصرة والنهوض - في جهد جماعي - بمستقبل الأمة. فلقد كفتني هذه الكلمة عناء مرحاً في البدء، وها أنا استجمع أمري وألمم شتات بنات فكري مكتفية بإثارة جملة من المسائل المتعلقة بالموضوع، زادي في ذلك سعة صدوركم وجم أدبكم. والله المستعان.

ولقد كنت وددت أن أمهد للإجابة عن سؤالي الندوة بنبذة خاطفة حول العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، وأثر عملنا اليوم فيهما على رسم حياة أجيالنا القادمة إسعاداً أو إتعاساً. لكنني لا أحال السائل بحاجة لتبيان تلك العلاقة، ولا مستخبراً عن الوجهة بقوله "إلى أين" فجاز - والحالة هذه - أن أجب عن سؤال الندوة بأسئلة ثلاثة:

1. وسؤالي الذي أستهل به، ليس كسؤال الفتاة الهندية التي استشهد بها الدكتور علي القرني: إلى أين سيأخذنا القرن الجديد؟ ولسان حال شبابنا اليوم متسائل مع الفتاة حائر على رصيد المعرفة. أما أنا فأسأل أين نريد نحن أن يأخذنا المستقبل؟ ما هي رؤيتنا نحن لأنفسنا ولأبنائنا في عالم اليوم والغد وفي عصر العولمة؟ وما هي طموحاتنا تجاه فرص العولمة وتحدياتها ومكانتها في خضمها - فاعلين أم تابعين؟ وكيف سنرى مستقبل فلذات الأكياد في عصر لا ينمو فيه - بل لا ينجو ولا يعيش كريماً - إلا من ائتزر بالأخلاق وارتدى الحرية والإبداع، واتسم بالذكاء الذهني والذكاء الاجتماعي والذكاء العاطفي، وتعمق في العلم؟ وما توجهاتنا وخياراتنا لجعل أبنائنا قادرين على النهوض ببلداتهم؟ وماذا نرى لنا ولهم من الإسهام في حاضر هذا العالم ومستقبله وفي حاضرنا نحن ومستقبلنا؟ وما آفاق مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة بدءاً بشباب اليوم؟ فشباب اليوم يفرح بالاستدامة والنفس الطويل في خطط المستقبل، لكنه يستحث على مكاسب وانتصارات عنوانها "الأقربون أولى بالمعروف" فهم أهل لعناية ملحة تزرع فيهم الأمل وتساعدهم على تجاوز عقبات كثيرة، وتخطي أسوار عالية؟ ورؤيتنا لأبنائنا وشبابنا هي محور ارتكاز الاستدامة في النمو الذي نصبو إليه، في عصر أول شروط التصدي لتحدياته تعليم الشباب وتأهيله، والتأسيس لدور هذا الشباب في إخراج الأمة من حالة التهميش الاقتصادي والمعرفي والسياسي التي هي بها في الحضيض أو تكاد.

2. وإذا نحن قررنا العمل من أجل تحقيق رؤيتنا وتأمين النمو المستدام لمجتمعنا، فما مدى استعدادنا للتغيير؟ "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، هل نحن واثقون من رغبتنا في طي صفحة استلاب القرار، ومحو مدادها المفعم بما أحسن دولة الرئيس تعداده من عوامل، كقلة الوعي بالإمكانات والتحديات، وضعف الإرادة وغموض الأهداف؟ وما مدى قدرتنا على تنمية الإرادة الرسمية والشعبية في التغيير، وترجمة ذلك بوضع توجهات حديثة صوب المعرفة والترشيد والعقلانية وسائر معايير حسن

إدارة الشأن العام؟ وهل نحن جادون في خلق التزام حقيقي باستراتيجيات نضعها لأنفسنا لتلبية مستدامة للحاجات التنموية وتحقيق الرفاه العام؟ وما مدى إيماننا بالاستقلال عن المحاكاة العمياء لنماذج غير قابلة للتعميم، كانت لدول صناعية أرضنا غير أرضها وعصر ازدهارها ليس عصرنا؟ وما مدى إصرارنا على الإبداع والابتكار في صياغة نماذج أفضل للتنمية - تجمع بين الأصالة والقيم وبين أفضل التجارب الدولية، على العهد الذي ترجم فيه الأجداد من الإغريق واليونان، فاستوعب المتأخر علم المتقدم، وزاد عليه بتمام النظر؟

3. وتقع على التربية والتعليم أول مهمة مما يقتضيه قرار اختيار المصير وتسيير دفة الأمر لتحقيق المراد، ألا وهي تأمين الاستجابة لحديث المصطفى صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" وسبيل إتقان التغيير والبناء هو تسليح أبنائنا وصناع مصيرنا بالعلم والعقل وتنمية مواهب الإبداع والنجاح لديهم.

نعم لا تنمية مستدامة إلا بقيادة الإنسان نفسه لمساره التنموي. من هنا يأتي التحدي التعليمي، وستكون الاستراتيجيات التي نسعى من خلالها لتحقيق طموحاتنا موجهة للدور الذي يضطلع به التعليم في إحداث تنمية شاملة، على هدى من الأخلاق والقيم السامية - وتلك هي غايته النهائية، فهل ستكون الاستراتيجيات:

1. مستقبلية على هدى من مقالة الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه "علموا أولادكم لأنهم يولدون لزمان غير زمانكم" فتكون نوعية التعليم مستجيبة للتحولات العالمية.

2. شاملة مستوعبة للجميع، بمقتضى تعميم التعليم وتكافؤ الفرص.

3. حافزة للحراك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

4. مؤثلاً لتوطين الكفاءات والبحث العلمي ذي النوعية العالية.

5. مزرعة للعقل المبدع ترويه بالتعليم المستمر مدى الحياة.

6. مشتلاً ينمي الذكاء ويصقل المواهب بتقنية المعلومات في عالم المعرفة.

7. مصنعاً لبناء القدرات وامتلاك أدوات الابتكار.

وقد تكون مخرجات تعليمنا قادرة على التعامل مع تحديات العصر الجديد وعلى المنافسة في اقتناص فرص العولمة، وعلى مواكبة المبتكرات العلمية والتكنولوجيا، يومئذ نقطف ثمار جهد التعليم في تحقيق النقلة النوعية التي تتوخاها التنمية منه، وتكون التنمية البشرية، وأداتها التعليم، عنواناً لاستدامة منافع التنمية وروافدها.

يومئذ يحق للأمة أن تفخر بقمة النجاح الذي تلتقي في صنعه خبرات السلف ومواهب الخلف.

هذا ما أردت إبداءه بين أيديكم مساهمة في إثراء نقاشكم.
والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الدكتور جمال محمد المهيري

وكيل وزارة التربية والتعليم في الإمارات

أولاً: المقدمة

يعتبر التعليم ومؤسساته أحد العوامل المؤثرة في عمليات النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تعد مساهمة التعليم في التنمية من أهم القضايا الجوهرية التي عاجلها علماء الاقتصاد والتربية، وتركز اهتمام الباحثين على العلاقة بين التعليم والتنمية وعوائدها على النمو الاقتصادي ودور القوى العاملة المدربة في ذلك. ولعل دور التعليم ومؤسساته في عمليات النمو الاقتصادي والتنمية يتحدد بأساليب متعددة، منها:

- إن التعليم يؤثر في النمو الاقتصادي والتنمية عن طريق إكساب الأفراد المهارات المرتبطة بالعمليات الإنتاجية والمساهمة في إنتاج السلع والخدمات.
- يسهم التعليم في إكساب قوى العمل بالاتجاهات الملائمة للإنتاج، وغرس حب العمل Work Affection لا سيما العمل اليدوي والتقني، مما يساعد على إحداث النقلة النوعية اللازمة من الإنتاج التقليدي إلى عالم الإنتاج القائم على استخدام الآلة والتقنيات الحديثة.
- يزود التعليم قوى العمل بالمعارف والمعلومات والبيانات وأساليب التفكير والإبداع وحل المشكلات Problem Solving واتخاذ القرار Decision making وهي عوامل أساسية تؤثر في عمليات القدرة على التغيير والتطوير والابتكار والإبداع وصولاً إلى تحقيق الجودة الشاملة Total Quality.

إذن فالعلاقة بين التعليم والنمو والتنمية الاقتصادية هي علاقة تبادلية أزلية راسخة وقوية، خلافاً للأدبيات التي ذهبت إلى القول بأن التعليم يختص بالجوانب الثقافية والفكرية والروحية للإنسان والتقنية فيما تختص التنمية بالنواحي المادية.

التنمية المستدامة: Sustainable Development

إن التنمية المستدامة "هي عدم انخفاض مستوى الرفاهية عبر الزمن". بمعنى أن أي نط للتنمية يهتم بتحسين مستوى رفاهية الأفراد في الوقت الحالي على حساب مستوى

رفاهيتهم في المستقبل، يعد نمطاً غير مستدام، أي أن التنمية المستدامة تهدف إلى تعظيم النفع الصافي من التنمية الاقتصادية، مع مراعاة الحفاظ عبر الزمن على نوعية ومستوى الموارد والخدمات البيئية.

وتختلف التنمية المستدامة عن مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في عدة أوجه منها:

- زيادة المدى الزمني الذي يتم التعامل معه في التحليل الاقتصادي من المدى الحالي الذي يتراوح بين 10 - 20 عاماً وفقاً للمنظور التقليدي للنمو والتنمية الاقتصادية إلى أجل أطول يمتد ليغطي عدة أجيال.
 - حولت التنمية المستدامة مركز اهتمام السياسات الاقتصادية من مجرد تحقيق النمو الاقتصادي - ممثلاً بنمو الناتج المحلي الإجمالي - إلى تحقيق التنمية بمفهومها الواسع الذي يأخذ في الاعتبار الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة.
- تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، ليس داخل الجيل الواحد، بل بين الأجيال المتعاقبة.

ثانياً: العلاقة بين التعليم والتنمية

تخضع العلاقة بين التعليم وجوانب التنمية المختلفة إلى المبدأ العام في التفاعل بين مختلف جوانب المجتمع، فالتعليم يؤثر في مختلف جوانب التنمية الشاملة ويتأثر بها حيث يبرز دور التعليم بشكل مباشر في تنمية الموارد البشرية التي تُعنى بعمليات زيادة المعرفة وإكساب المهارات والقدرات لقوى العمل. وتوصف التنمية البشرية بأنها تجميع رأس المال البشري واستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الاقتصادي، هذا فضلاً عن إعداد تلك القوى البشرية إعداداً متكاملًا عقلياً وجسمياً ونفسياً واجتماعياً لإدارة شؤون البلاد السياسية، فالتنمية البشرية تعتبر مفتاح مسيرة العصر ومتغيراته.

إذن فإن الإنفاق على التعليم يعتبر استثماراً في الإنسان ليكون ما يسمى رأس المال البشري. وبالتالي فإن المورد البشري أضحي أكثر أهمية وتأثيراً من المورد المادي في إنجاح جهود التنمية، بل إن المكون البشري أصبح أهم مكونات معادلة التنمية، عليه فإن التعليم يعتبر من العوامل الفاعلة في إحداث التنمية المستدامة، لاسيما في هذا العصر الذي يتميز بالثورة المعرفية والمعلوماتية، مما أدى إلى أن يتحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد معرفي كثيف الاستخدام للمعرفة والتقانة، ولكي تتمكن الدول العربية من المنافسة في عالم

الاقتصاد الكوني، وفي ظل الاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية بعد إنشاء WTO منظمة التجارة الدولية، وفي رحاب ظاهرة العولمة Globalization فإنه من الضروري. يمكن للدول العربية أن تبني نظاماً تعليمياً قادراً على تنمية القدرات الإبداعية للطلاب وتعظيم قدراتهم على التخيل والابتكار والتفكير بعيداً عن عمليات التلقين والحفظ والاستظهار وانتقال المبادأة من المعلم إلى المتعلم، ومن التعليم إلى التعلم، وبالتالي التركيز على ثقافة الإبداع دون ثقافة الذاكرة، وفي هذا السياق فإنه يتبين لنا أن العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة هي علاقة لا انفصام فيها ما دام التعليم يعد الكوادر البشرية أو رأس المال البشري.

ولكي نتمكن من استشراف مستقبل التعليم ودوره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة، فإنه حري بنا هنا أن نحري دراسة تحليلية لواقع التعليم العام والعالي في الوطن العربي، وتحديد أهم المعوقات والمشكلات التي أقعدهت عن أداء دوره في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة، حيث ما زال الوطن العربي يصنف من بين دول العالم الثالث الأقل نمواً، برغم من توافر الثروات الطبيعية والمادية البشرية المتوفرة فيه.

ثالثاً: واقع التعليم العام والعالي في الوطن العربي من التنمية المستدامة (المعوقات والتحديات)

يواجه التعليم بالوطن العربي مشكلات ومعوقات أصبح حيساً لها منذ ثلاثة عقود أو أربعة عقود، هي فترة الحكم الوطني في معظم دول العالم العربي، ويمكن إجمال أهم المشكلات في الآتي:

1. عدم ربط أهداف التعليم ومضمونه بأهداف التنمية ومضامينها أفرغ التعليم من مضمونه الاجتماعي والاقتصادي.
2. شيوع التعليم اللفظي القائم على الحفظ والاستظهار الذي يحول دون اكتساب الدارسين لمهارات العمل والإنتاج، أدى إلى الهدر الكمي (التسرب والرسوب) والهدر النوعي (عدم إكمال الدراسة وعدم إتقان المهارات الأساسية).
3. عدم الاهتمام بتدريس علوم العصر (اللغات والعلوم والرياضيات وتقنيات الحاسوب) أو تدريسها بأساليب وطرائق تقليدية أنتج مخرجات غير قابلة للتدريب والتوظيف وإعادة التدريب، هذا فضلاً عن عدم التكيف مع متطلبات الاقتصاد المعرفي في عصر المعلوماتية.

4. ضعف مستوى تحصيل الذكور مقارنة بالإناث في العلوم والرياضيات، مما أدى إلى وصول أفواج ضخمة من الإناث إلى التعليم العالي، وبما يؤثر على القدرة الإنتاجية وتحقيق أعلى درجات التنمية البشرية.
5. ضعف الكفاءة بدرجات متفاوتة الذي تعانیه الإدارات التعليمية في المدارس وعدم قدرتها على تطوير قدراتها ومقاومتها للتغيير والتحديث.
6. لقد أدى الخلل الهيكلي في نظام التعليم والتدريب بدول الخليج إلى ظهور خلل هيكلي في تركيبة العمالة، ومن ثم نتج خلل هيكلي في التركيبة السكانية أفضى إلى الاعتماد على عمالة وافدة رخيصة الكلفة متدنية المهارة، مما يحول دون تحقيق معدلات عالية في التنمية المستدامة من خلال إعداد وتنمية القوى البشرية المواطنة.
7. لما كانت معدلات توطین العمالة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى كفاءة وإنتاجية نظام التعليم والتدريب في جميع المراحل الدراسية، فإنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة في غياب استراتيجية الاعتماد على الذات، كما أن الفرص المتاحة للعمالة الوافدة تمثل فاقداً تربوياً وفرصاً ضائعة للعمالة المواطنة.
8. وجود فجوة بين التعليم العام والتعليم العالي تتصل بمتطلبات التعليم الجامعي، مما يعني عدم التنسيق بين سياسات التعليم العام والعالي من ناحية، وسوق العمل من ناحية أخرى.
9. ربط القبول بالتعليم الجامعي بأغراض التنمية والأخذ بسياسة الباب المفتوح، مما يزيد من صعوبة فرص تحقيق الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية، وأدى إلى ظهور البطالة بين خريجي مؤسسات التعليم العالي.
10. بطء جهود تطوير التعليم العام والتعليم العالي بسبب عدم مرونة الأنظمة التعليمية وقدرتها على سرعة الاستجابة لتنوع متطلبات واحتياجات التنمية.
11. ظاهرة عدم الإقبال على التعليم الفني والتعليم التطبيقي العالي، مما يعوق عمليات نقل وتوطين التكنولوجيا، عوضاً عن استيراد المنتجات الغربية واستهلاكها.
12. عدم اهتمام الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بإجراء البحوث، لا سيما البحوث التطبيقية والاقتصار على ما يسمى بالبحوث الجامعية النظرية.

رابعاً: مستقبل التعليم والتنمية المستدامة

منذ مطلع السبعينيات بذلت جهود جادة في الوطن العربي أفرزت تجارب عديدة، منها تجارب تبنتها المنظمات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي مثل المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو) (أليكسو) والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (إيسيسكو) ومكتب التربية العربي لدول الخليج العربية. ولعل الدراسة التي قام بها مكتب التربية العربي والخاصة باستشراف مستقبل التعليم في دول الخليج العربي تصب في خانة إصلاح التعليم، والسعي إلى ربط وتوثيق العلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة، وتخلص هذه الدراسة إلى تحقيق المؤشرات الآتية لربط التعليم بالعمل، وهي:

أ. إدخال الدراسات العملية والتقنية في برامج التعليم العام بمختلف مراحلها، وهي أنشطة لا تهدف إلى مقاصد إنتاجية بقدر ما هدفت إلى إيقاظ الوعي المهني للطلاب، وإيجاد صور لتكامل التعليم الأكاديمي بالخبرات العملية، وربط التعليم بالعمل المنتج، ولم ينجح هذا الاتجاه لأنه لم يؤخذ مأخذ الجد من الطلاب.

ب. الارتفاع بالتعليم الفني إلى ما بعد الدراسة الثانوية Post Secondary المتمثل في كليات التقنية التي أخذت بها دولة الإمارات العربية المتحدة وما زالت التجربة تخضع للتقويم أمام تحديات وميكانزمات سوق العمل وتغيراته.

وما يقال على دول مجلس التعاون الخليجي ينسحب على بقية دول الوطن العربي الأخرى التي أحدثت تطوراً في التعليم العام بدرجات متفاوتة.

وعليه فإنه - وفي تقديري - لخلق علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة في المستقبل القريب، فلا بد من الأخذ بالأفكار والمقترحات والتوصيات الآتية:

1. الربط العضوي بين التعليم والتنمية، وتحقيق ذلك بالتناسق بين البرامج والمناهج التي تدرس في التعليم العام ومؤسسات التعليم العالي والجامعات.

2. إنشاء مجلس لتخطيط القوى العاملة في الدول العربية، لصياغة الخطط وربط التعليم بحاجات التنمية البشرية ومتطلبات التنمية وسوق العمل.

3. إزالة البيروقراطية في وزارات التربية والتعليم، والأخذ بمبدأ مركزية التخطيط لامركزية التنفيذ، بهدف الإسراع في التطوير التربوي في الميدان والمدرسة.

4. التأكيد على وحدة المعرفة وتكاملها ووظيفيتها، بحيث يدرك الطالب الربط بين

- الخبرات التي يكتسبها داخل الصف والمختبر بالتطبيقات والمهارات العملية الحياتية لكل تلك الخبرات، وتعزيز ثقافة الإنتاج وتقدير العمل.
5. تأكيد تنمية الإبداع والتفكير العلمي المنطقي، وتنمية القدرات ومهارات التواصل والتفكير الناقد Critical Thinking وحل المشكلات Problem Solving واتخاذ القرار Decision Making والابتعاد عن الحفظ والاستظهار والنمطية Stereo-Type Thinking.
6. إدارة التعليم العام على أساس اقتصادي والسعي لوضع المعايير المناسبة لقياس مردوده، في ظل ارتفاع كلفة التعليم، والصعوبات التي تواجه تمويله، ورفع كفاءته الداخلية للقضاء على الظواهر السلبية المتمثلة في الهدر والتسرب.
7. تعزيز العلاقة الوظيفية بين التعليم والتدريب في مؤسسات الإنتاج، مع الميل إلى استحداث نظم التقويم لتؤكد وترتكز على قياس قدرة المتعلم على ما يمكن أن ينجزه، واكتساب مبدأ التعلم الذاتي Self Learning من خلال تدريب الطلاب على مهارات البحث العلمي والاستكشاف، لخلق مجتمع متعلم يسعى دوماً لتطوير معارفه ومهاراته وطاقاته، في ضوء المتغيرات السريعة المتلاحقة في الحياة وسوق العمل.
8. توفير أفضل ما وصل إليه العصر من التقانة من فرص التعليم، ومساعدة الطلاب على تنمية القدرات العالية والمتميزة، وإتقان الكفايات التحصيلية بمستويات ومعايير عالمية.
9. شمولية التطوير لكل العناصر والمدخلات التي يتشكل منها التعليم العام، وعلى رأسها المعلم والموجه والمنهج وأساليب التدريس وأدوات التقويم، والاهتمام بأساليب التعليم المستمر Life Long Learning.
10. إعادة النظر في مؤسسات التعليم العالي والجامعات، من حيث أهدافها ووظائفها، وبما يمكنها من بناء الإنسان، والوفاء بمتطلبات التنمية لاسيما في جانب إعداد القيادات السياسية في المجتمع وقوى العمل.
11. توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج، لتوفير فرص التدريب للطلاب في بيئات العمل، وبذلك يسهم القطاع الخاص في تحمل أعباء التعليم.
12. تركيز الجامعات ومؤسسات ومراكز البحث العلمي على إجراء البحوث التطبيقية (الإجرائية) Action Researches وبما يلي حاجات المؤسسات الإنتاجية،

- ووضع استراتيجية شاملة طويلة المدى للبحوث التطبيقية.
13. تطوير البرامج والمناهج المطبقة في الجامعات، واستحداث البرامج التي تتطلبها التنمية وتغيرات ميكانزمات سوق العمل.
14. أن يوجه القبول في مؤسسات التعليم العالي والجامعات ليقوم على أساس تلبية خطط التنمية، وإعداد القوى البشرية وتنميتها.
15. الاهتمام بالتعليم العالي التطبيقي والفني لإعداد المهنيين والفنيين من الدرجة الأولى والثالثة Third Level Technicians.
16. الأخذ بشكل واع من تجارب الدول الصناعية المتقدمة، وبما يتناسب مع بيئتنا العربية.
17. الاهتمام بعلوم البيئة ومواردها، وتجاوز عمليات التوعية إلى إكساب الدارسين القيم والمهارات والتعامل معها.
18. خلق نوع من المشاركة والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والجامعات في الدول العربية في مجال تنمية القوى البشرية، حتى يتسنى إحلال العمالة العربية للعمالة الآسيوية.
19. إنشاء هيئات وطنية للاعتماد وضمان الجودة Accreditation and Quality Assurance بوزارات التعليم العالي في الدول العربية، للتحقق من الجودة الشاملة والبرامج التي تطرحها الجامعات بغية تطويرها وجعلها أكثر مواءمة مع احتياجات التنمية المستدامة.